

التداعيات الاقتصادية للجائحة كوفيد 19

*The economic implications of covid-19 pandemic*معمر بونوار¹Mammar bounouar¹¹ جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، bounouar.mammar@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2019/06/30

تاريخ القبول: 2020/06/04

تاريخ الاستلام: 2020/05/02

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وكشف الظروف والأسباب التي أدت إلى انتقال الصدمة الصحية إلى القطاع الاقتصادي. كما تهدف أيضا إلى تفصيل مظاهر حساسية الاقتصاد العالمي للاختلالات وأسباب تسارعها في ظل جائحة covid-19، من خلال وصف وتحليل حيثيات الصدمة والتحري عن الحلول الممكنة.

خلصت الدراسة إلى أن الجموح في تداول الأصول المالية عالية الخطر دون تقنيات رشيدة للتغطية واتساع حجم الأسواق المالية، بالإضافة إلى غياب الضوابط الأخلاقي، ومظاهر العولمة الاقتصادية الغير متزنة هي العوامل الأساسية لهشاشة الاقتصاد العالمي، وأن اعتماد سياسات مالية ونقدية غير تقليدية وخاصة أسس الاقتصاد الإسلامي كفيل بكبح الآثار السلبية للصددمات.

كلمات مفتاحية: الأزمة الاقتصادية؛ الجائحة covid-19؛ السياسات المالية والنقدية الغير تقليدية؛ الصدمة الاقتصادية.

Abstract: *The study aims to diagnose and expose the conditions and causes that led to the transmission of health shock to the economic sector; it also aims to itemize the sensitivity aspects of global economy to imbalances and the explanations of their spread during Covid-19 pandemic, by describing and analyzing the shock manifestations and investigating about possible and potential solutions.*

The study concluded that untamed trading high-risk financial assets without rational coverage and expanding financial markets, in addition to immoral economic behavior, and the disturbed economic globalization, are the main factors of the global economy's fragility. It argued also, that adopting unconventional monetary and financial policies especially the principles of Islamic economy could curb the negative shock impact.

Keywords: *Economic crisis; Covid-19 pandemic; Unconventional monetary and financial policies; Economic shock.*

1. مقدمة:

يعاني العالم اليوم من وقع كارثة صحية، جراء ظهور فايروس (sars-cov-2) الفايروس التاجي الذي يسبب داء (covid-19) في مدينة ووهان الصينية وانتشاره السريع حول العالم، مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتعقيدات صحية وتكاليف وقائية عالية، ومع تطوره من مستوى الداء إلى الوباء إلى الجائحة، تسارعت معه مظاهر الهلع والتوتر، خاصة بعد إجراءات الحجر العزل التي اتخذتها الحكومات بغرض احتواء الأضرار، وما تمخض عنها من تبعات اقتصادية وخيمة أسالت الكثير من الحبر وأثارت الكثير من التوقعات وتضارب الآراء. لهذا كان لزاماً علينا نحن كاقصاديين الإدلاء بمقالاتنا في هذا الصدد، لغرض تسليط الضوء وتفصيل الأحداث الاقتصادية رغم تسارعها. و من جملة ما يستدعي البحث و القول في الانتكاسة الاقتصادية الراهنة هو محاولة وصف الشق الاقتصادي لهذه الأزمة و أسبابه و تبعاته، و من أجل ذلك تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية الأساسية: *فيم تتمثل تداعيات هذه الأزمة وكيف يمكن وصف تجلياتها؟* وذلك عن طريق تفصيل مجموعة من الإشكالات ذات الصلة و هي: كيف تحولت الأوضاع إلى أزمة اقتصادية و كيف يمكن التصدي لها أو التخفيف من وطأتها؟ وهل هناك اقتصادات أكثر عرضة للضرر من أخرى مثل ما حدث في الأزمات السابقة؟ أو كونها أزمة مستوردة من القطاع الصحي يجعل تأثيرها الاقتصادي بنفس درجة تأثيرها على صحة الأفراد و المجتمعات؟ كيف تختلف درجة تجلياتها؟ كيف يمكن وصف موقع الجزائر في هذه الأزمة؟

كما اعتمدت هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- (1) أسباب تسارع الأزمة الحالية تحاكي أحداث الأزمات السابقة.
- (2) على الرغم من كونها أزمة مختلفة فإن درجة الضرر سوف تكون بنفس نمط الأزمات السابقة و بدرجة أعلى.
- (3) القطاع المالي هو القطاع الأكثر تضرراً و بالتالي الدول التي تعتمد إلى التحرير المبالغ لتداول الأصول الخطرة هي الدول الأكثر تضرراً.
- (4) الحلول الواردة هي إجراءات غير تقليدية كقبلة بتخفيف الوطأة الاقتصادية للأزمة.

- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها متزامنة مع تطور الأزمة وهذا ما يجعل منها مادة دسمة للنقد والتطوير وتوسيع الموضوع.

- هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى وصف وتحليل أسباب حساسية النظام الاقتصادي العالمي تجاه التقلبات والانتكاسات، بالإضافة إلى محاولة وضع قاعدة للدراسة السبل الفعالة لبناء اقتصاد عالمي ذو مناعة عالية.

- منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي لغرض تفصيل حيثيات الأزمة وأسبابها كما استعانت بالمنهج التاريخي لغرض الاستدلال إلى ظروف عدم الاستقرار وتسارع النكسات وميزات الاقتصاد العالمي وسبل تحسين أدائه في ظل حالات الكساد.

2. حالات التقلبات والأزمات:

يستعمل مصطلح الأزمة في الاقتصاد للدلالة على الفترات التي تكون فيها صحة الاقتصاد وسلامته متقلبة تعتبر الأزمة أيضا ظاهرة تتجلى بانهيار البورصة، مضاربات نقدية كبيرة و متقاربة، بطالة وتسريح العمال (8, 1994, Pavoine) (أرنولد، 1992، الصفحات 11,12). هي حالة من انخفاض أداء الجهاز الاقتصادي، قد تشمل قطاعا محددا في منطقة معينة وبشكل ظرفي كما قد تتوسع إلى نطاق عالمي في جميع القطاعات ولمدة زمنية طويلة. يمكن أن تتجسد هذه الأزمة في تباطؤ نمو الاقتصاد (العالمي) مقارنة مع التوقعات أو مع الاحتياجات، أو تتجسد في ركود اقتصادي عام يؤثر مباشرة على مستوى العمالة وقيم رأس المال، بالإضافة إلى إفلاس المؤسسات وارتفاع معدلات البطالة (Kenway & Fahey, 2010) (Shin, 2013).

1.2 الفكر الاقتصادي والأزمات :

يرى المفكرون الكلاسيك و على رأسهم Adam Smith أن الاعتقاد الخاطئ أن الثروة هي النقود كان سبب أزمة الكساد في الامبراطورية الإسبانية في القرن 17، و أن الثروة الحقيقية هي الإنتاج، وهذا ما جعل موازين القوى تنتقل من اسبانيا إلى بريطانيا وظهور الثروة الصناعية في ما بعد (Smith & Courcelle-Seneuil, 1888) (Aviles, 2017) (Nangonová, 2008). كما أكد D Ricardo أيضا أن الهدف من الاقتصاد هو البحث عن سبل توزيع الموارد وليس عن أسباب الثروة (PIETTRE, 1952). فيما يرى كارل ماركس أن الاندفاع نحو الأزمات هو أمر جوهري في سير

وتطور النظام الرأسمالي نظرا لعدم المساوات و الحرية الغير موثوقة في امتلاك وسائل الإنتاج و الثروة (Marx & Engels, 1973, pp. 11-13, 31) (ماركس، 1981). لكن أزمة 1929 تمخض عنها رؤية جديدة لصحة الاقتصاد كون أن انخفاض الطلب الفعلي الناتج عن انخفاض توقعات عائد رأس المال كان سببا في دخول الاقتصاد في حالة انكماش، ولهذا كان لزاما على الدولة أن تتدخل في ظل عدم صحة فرضية آليات التوازن التلقائي وهذا كان إسهام جون ماينرد كينز في النظرية الاقتصادية (KEYNES, 1936, pp. 129-132). فيما أرجع ميلتون فريدمان سبب ذلك الكساد إلى السياسة احترازية التي تبنتها البنوك الأمريكية و التي عمقت من جفاف السيولة. في حين يرى المقرزي الذي عايش الكثير من الأزمات أن طبيعة النقود ذاتها هي سبب التقلبات، إذ يعتبر أن النقود هي الذهب والفضة، وأشار إلى أن النقود السيئة تطرد النقود الجيدة من التداول (المقرزي، 1518) (السويلم، 2010).

2.2 الأزمات السابقة :

بالعودة إلى الأزميتين السابقتين 1929 و 2008 حيث أن كلا الأزميتين نتجتا عن فقاعات مالية الأولى إثر اندفاع المضاربين إلى تداول أصول مالية عن طريق الاقتراض و دون تغطية و بشكل سلس، ثم الثانية إثر الاندفاع نحو أصول مالية مورقة من قروض العقارية عالية الخطر و بسعر عالي مما أدى إلى انهيار مفاجئ في ظل مظاهر الهلع و عدم التأكد من طرف المضاربين بشكل متواتر و ما ترتب عنه من جفاف للسيولة و تبعات اقتصادية وخيمة (Kindleburger, 1986) (Friedman & Schwartz, 1971, pp. 306-315) (Demyanyk & Van Hemert, 2011). نستدل إلى مجمل التفسيرات التي رافقت هذه المظاهر والتي أكدت في معظمها على أن هيمنة الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر بيئة حاضنة للأزمات بالنظر إلى درجة تحرره في تداول الأصول المالية و بالنظر إلى عوامة الاقتصاد العالمي بشكل غير عادل و غير متوازن كان سببا في تحول صدمة الهلع إلى أزمة اقتصادية عالمية (Blanchard, Akerlof, Romer, & Stiglitz, 2014) (Castree, Chatterton, Heynen, Lerner, & Wright, 2010). بالإضافة إلى عدم التناظر بين القطاع الحقيقي و القطاع المالي، كما أن غياب الضوابط الأخلاقي و مظاهر الاحتيال و هندسة

الحاجة ساهم بشكل كبير في تعميق الانتكاسة (Akerlof & Shiller, 2016) (Duchin, Ozbas, & Sensoy, 2010).

في الأخير وجمعا لمواصفات الأزمات السابقة فإن اختلالات التوازن و الأزمات الاقتصادية و المالية سببها الأساسي هو التداول الجامح للأصول المالية عالية الخطر و منخفضة السيولة في نظام يغلب فيه عدم التوازن بين القطاعين (Caballero, Farhi, & Gourinchas, 2008).

3. أعراض و حيثيات الأزمة الاقتصادية covid-19 2020 :

1.3 حيثيات و خصوصية أزمة covid-19:

كل ما سبق ذكره في هذه الورقة يُبين أن الاقتصاد العالمي هس إلى درجة أنه لن يتحمل واحدة من تلك الصدمات التي يتوقعها المفكرون، لكن ماذا لو كانت أزمة حدثت فجأة و كان مصدرها غير اقتصادي؟

في الواقع فإن الأزمة الراهنة و على خلاف سابقتها هي أزمة مستوردة من القطاع الصحي، ظهرت تجلياتها نظرا لتدابير الحجر و العزل و كذا الأعباء المالية المترتبة عنها بالنسبة للحكومات و الموجهة للرعاية الصحية، حيث أن انخفاض الطلب على الطاقة بـ 10 ملايين برميل يوميا و تعليق الرحلات الجوية الذي خلف أضرارا تفوق 113 مليار دولار أمريكي، مما أدى أيضا إلى تضرر قطاعات السياحة و الفنادق بما يقارب 62 مليار دولار أمريكي، كما أن انخفاض الطلب الصيني على المواد الأولية خاصة الفولاذ بما أنها تستورد 50% من الإنتاج العالمي، كلف كلا من روسيا و تركيا و كوريا الجنوبية أضرارا جسيمة بصفتهما المورد الأساسي لهذه المادة. لكن الأضرار لن تتوقف عند هذا الحد بل تفاقمت و لا تزال في تفاقم مستمر إلى يومنا هذا. وهذا ما يشير إلى الميزة الأساسية لهذه الأزمة و هي كونها ظهرت في القطاع الحقيقي جراء محاولات احتواء الوباء، على عكس الأزمات السابقة، و يمكن وصف حيثياتها كالتالي:

- صدمات التجارة والإمداد: دون أدنى شك ومع تفاقم العدوى حول العالم فإن تجميد التجارة لم يكن على المستوى الدولي فقط بل على المستوى المحلي كذلك، كما أن إجراءات الحجر أدت إلى تجميد الكثير من النشاطات الصناعية إضافة إلى نشاطات أخرى كالتعليم مثلا وهذا ما كان

له تأثير مزدوج، زيادة نسبة البطالة من جهة وانخفاض الاستهلاك نظرا لانخفاض مداخيل العائلات، ومن جهة أخرى تأثير الإنتاج وبالتالي حالات ندرة مرفقة بارتفاع الأسعار.

- الصدمة الصحية: المعاناة الأولى لهذه الجائحة هي الأعباء المالية اللازمة لاحتواء الوباء والتي تتكبدتها الحكومات، وفي هذا الصدد اكتشف العالم تقاعس الحكومات في تأمين الرعاية الصحية المناسبة للشعوب والعجز الكبير في الإمكانيات المادية والهيكلية عند أغلب دول العالم لاسيما الناشئة منها.

- سلسلة صدمات التجارة الدولية ومشاكل التمويل: منذ بداية الأزمة وبما أن الصين كانت مركز الوباء، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه الصين في النظام الاقتصادي العالمي كدولة صناعية كبرى حيث تشغل نسبة (12,4٪) من المبادلات الدولية ونظرا لعملة الاقتصاد العالمي فكان حتميا أن تنتقل عدوى الانكماش إلى عملاء الصين ومورديها. ثم شيئا فشيئا أصبحت معظم الدول الكبرى مركزا لتفشي الأزمة مثل ما حدث مع الصين في البداية (على غرار اليابان وكوريا الجنوبية، إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) (Baldwin & di Mauro, 2020)

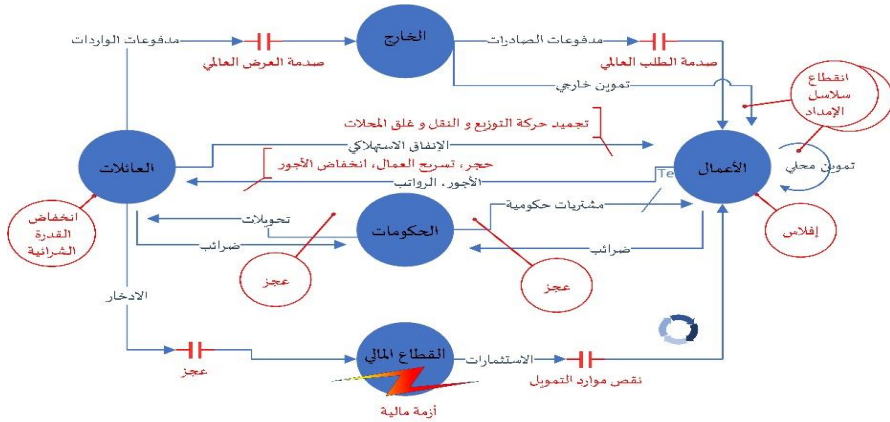
- الصدمة الفورية للطلب الكلي: تولد عن إجراءات الحجر والعزل جانبيين لتصرف المستهلكين والمنتجين، الجانب الأول هو الجانب القصري وهو كون المنتجين والمستهلكين حُرِّموا من عملية الطلب سواء جاز غلق المؤسسات المنتجة أو جاز فقدان قدراتهم الشرائية نظرا لتعليق ممارسة نشاطهم الاقتصادي، وهذا ما جعل جزءا كبيرا من الطلب يختفي فجأة. الجانب الثاني هو الجانب النفسي الذي يجعل المستهلكين يسعون إلى الاستهلاك الواسع فجأة نظرا للبلع الذي أصابهم وهذا ما تمخض عنه مشاكل تموينية خاصة في الواد الغذائية و مواد التنظيف و الوقاية. و نفس العامل النفسي أدى بالأفراد ذوي القدرات العالية (خاصة المنتجين)، إلى العزوف عن الطلب نظرا لعدم تأكدهم من مستقبل الأوضاع الاقتصادية. هذين الجانبين من التصرف من شأنهما التسبب في اختفاء الطلب و الندرة في نفس الوقت و بشكل فجائي، مما يؤدي إلى تعطيل الاستثمار و كبح سرعة تداول النقود. هذه الصدمة حدثت بنفس الوتيرة في أغلب دول العالم و في أغلب

القطاعات، وبما أن اقتصادات أغلب الدول مرتبطة بشكل كبير فإن التكهن بحجم الخسائر يبدو صعبا.

- صدمة الطاقة: القطاع الإستراتيجي لم يسلم من آثار التصرفات القصيرة والمضارباتية، جراء تعليق الرحلات الجوية وانهيار أسعار النفط إلى مستويات قياسية، فهي مظاهر عدم التأكد تتجسد في الأسواق الأمريكية للعقود الآجلة وانهيار أسعار العقود إلى مستويات خطيرة بفعل الرغبة في التخلص من هذه الأصول عوض تحمل نفقات تخزينها أو تحمل الخسائر المرجحة حسب توقعات المستثمرين والمضاربين. لا شك أن الدول التي تعتمد على الربح النفطي هي الدول الأكثر تضررا وكذلك الحكومات التي سوف تسجل عجزا على مستويين، أولا عجز عن تحمل الأعباء المالية المترتبة عن العناية الصحية نظرا لاعتمادها على سعر مرجعي للبرميل في ميزانياتها، ثانيا عجز عن إيجاد الحلول لإعادة إنعاش النشاط الاقتصادي (Ramelli & Wagner, 2020). لنفس الأسباب. وبناء على ما سبق يمكن تلخيص القنوات المسؤولة عن نقل عدوى الصدمات كالتالي: (السلع والخدمات؛ الطاقة؛ المعرفة والتكنولوجيا؛ تجميد حركة الأفراد ورؤوس الأموال؛ الأسواق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ المعاملات البنكية الدولية وأسعار الصرف).

كما أنه من الواضح أن هذه الأزمة تتميز عن سابقتها بكونها نشأت في السوق الحقيقي ثم انتقلت الى السوق المالي والنقدي وبدورها الأزمة المالية سوف يكون لها تأثير أو صدمة ثانية على السوق الحقيقي فيما يشبه رجع الصدى أو التغذية العكسية (Chesnais, 2020).

الشكل 1: (التأثير الحلقي المتسلسل للصدمات)



- المصدر: من إعداد الباحث استنادا على التحليل السابق

2.3 تداعيات و تطور الأزمة :

في عالم مثالي، وبعد التصريح الرسمي بالقضاء النهائي على الجائحة، يعود الجهاز الاقتصادي للعمل من جديد، يُستأنف الإنتاج والاستثمار ويعود مستوى التشغيل إلى مستواه الطبيعي وتنطلق عمليات التوزيع والتمويل وتتحرك حركة الأفراد ورؤوس الأموال. لكن لا يجب إهمال تأثير عملية الحجر التي قد تتعدي الثلاث أشهر، على كبح النشاط بصفة عامة وآثار هذا الكبح على معدلات النمو لأن العودة إلى الحياة الاقتصادية الطبيعية لن يقضي على آثار الصدمات بشكل فوري بل سوف تكون العودة إلى المستويات الطبيعية بطيئة، إذ من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو بنسبة 6,5% إلى 10% مقارنة مع السنة الماضية (Gourinchas, 2020) كما أن أغلبية الاقتصاديين يجمعون على أن عودة معدلات النمو إلى مستوياتها الطبيعية لن يسترجع بسهولة نظراً للأضرار الوخيمة المنتظرة، تماماً مثلما حدث مع أزمة الرهونات العقارية التي مازالت آثارها ظاهرة على الاقتصاد العالمي رغم مرور 12 سنة (Duchin, Ozbas, & Sensoy, 2010). و هذا ما يبين أنه حتى ولو كنا نعيش في ذلك العالم المثالي فإن استرجاع الصحة الاقتصادية ليس بتلك السهولة. على الرغم من كل ذلك، يجب الإقرار أن العالم اليوم ليس ذلك العالم المثالي، نظراً لصفات الترابط والتكامل بين القطاعات والدول، هذه الصدمة الفجائية أدت إلى سلسلة من الاختلالات، سلسلة من التصرفات التي قد تكون رشيدة على المستوى الفردي لكنها كارثية على المستوى الجماعي. هذه التصرفات التي يدفعها الهلع وعدم التأكد، خاصة في الأسواق المالية ورغبة المضاربين في التخلص من الأصول عالية الخطر حسب تقديراتهم و الخطرة فعلاً من أجل البحث عن ملاذات آمنة كالذهب، تؤدي إلى انهيار القيم السوقية للشركات المسعرة وإفلاسها، وككل أزمة تؤدي مساعي المضاربين في الأسواق المالية المعوملة إلى الإخلال بالتوازنات الاقتصادية بعد التأثير السلبي الذي تحدثه عملياتهم على الاستثمار والإنتاج ومستوى التشغيل ولن تسترجع هذه الشركات صحتها إلا بتدخل عاقل من طرف الحكومات .

نستنتج مما سبق أن الأزمة واقعة لا محالة وأن ردة الفعل العنيفة للأسواق المالية سوف تعمق الانتكاسات مهما كانت إجراءات الحكومات ومهما كانت الأنظمة منيعة ضد الاختلالات. نستنتج أن ذلك العالم المثالي هو عالم لا يسمح بتداول أصول مالية عالية الخطورة (دون تقنيات

فعالة لتغطية الخطر) وهو عالم يعالج الأسباب السالف ذكرها في تأويلات الأزمة السابقة، وفي التالي سوف نستعرض بعض الدراسات التي تبين أسباب ضعف مناعة الاقتصاد العالمي ضد الأزمات:

- عدم التناظر بين القطاع الحقيقي و القطاع المالي و تسارع تداول الأصول الخطرة هو سبب الاختلالات و الأزمات (Caballero, Farhi, & Gourinchas, 2008)

- عدم توازن التكامل المالي العالمي و أثره السلبي على الدول الضعيفة و القوية اقتصاديا على حد سواء (Gourinchas & Jeanne, 2006)

- نموذج يهدف إلى عقلنة تطور الاقتصاد العالمي و كبح العجز المستمر للحساب الجاري الأمريكي و الحصص الأمريكية في المشاريع الكبرى عبر العالم دون المساس بالنمو السليم للاقتصاد الأمريكي و العالمي (Caballero, Farhi, & Gourinchas, 2008)

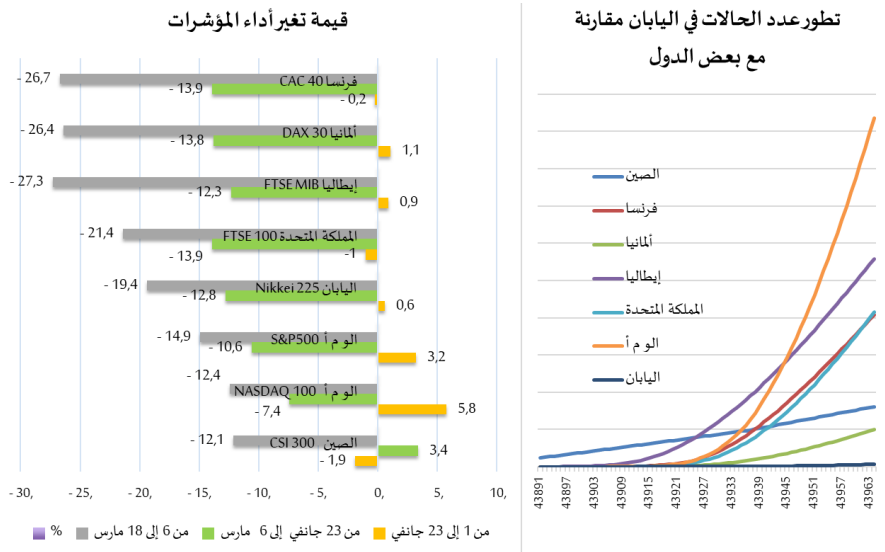
- النظام الاقتصادي المعولم يعمل على خلق تدفقات مالية نحو الدول التي لا تمتلك قدرات كافية لخلق الفرص و التنمية و ليس العكس (Gourinchas & Jeanne, 2013)

- الدول الأكثر تنوعا لاحتياجاتها هي دول أكثر مناعة، بالإضافة إلى كون السياسة الأمريكية تؤدي إلى تراجع الطلب على الدولار (McDowell, 2020)

- الاقتصاد العالمي يتداعى بسبب التداول المتزايد للأصول الخطرة (Krippner, 2011)

تطور الأزمة: في هذا الصدد لاثمنا التطورات ذات الصلة بالأزمة الصحية و معدلات تسارع العدوى بقدر اهتمامنا بالأسباب الاقتصادية الصرفة التي من شأنها تعميق النكسة و تسريع وتيرة الكساد، لأن الدول التي سارعت إلى انتهاج سياسات احترازية مبكرة استطاعت احتواء الوباء أو على الأقل التخفيف من حدته، كاليابان مثلاً. لكن رغم تحكم اليابان في الأزمة الصحية فإن الأزمة في جانبها الاقتصادي مازالت واضحة و جلية.

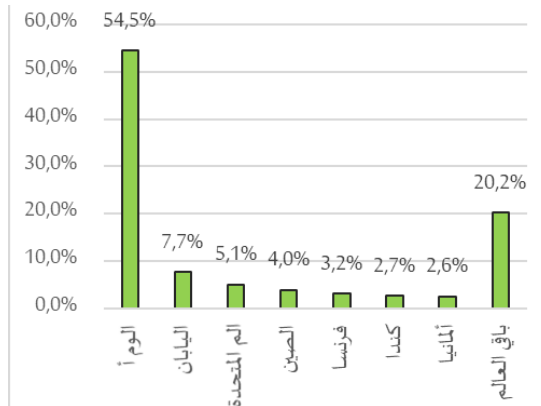
الشكل 2: (مقارنة بين تطور عدد الحالات وأداء الأسواق المالية)



- المصدر: (Hopkins, 2020) (bloomberg, 2020) 25 مارس 2020

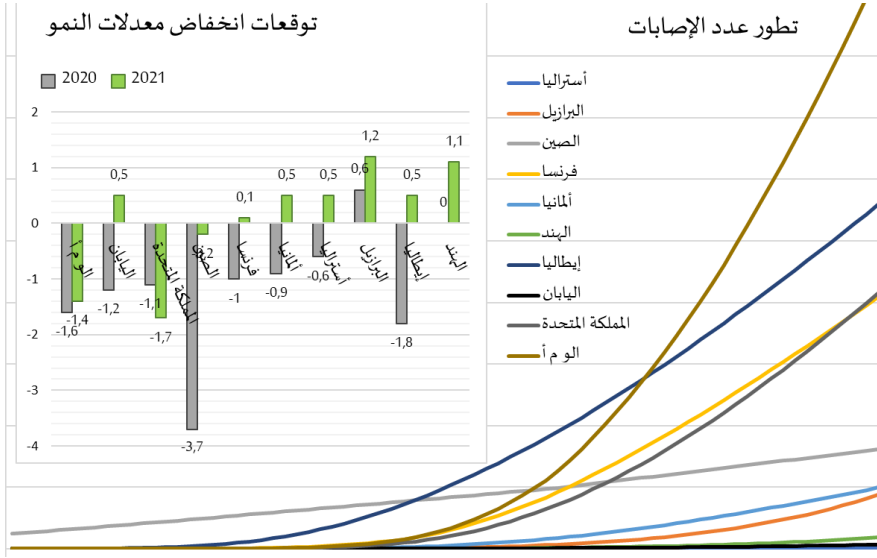
في الواقع ما يقال عن اليابان ينطبق على جميع دول العالم، إذ يُلاحظ أن حدة تأثر الأنظمة الاقتصادية القوية خاصة لا تتناسب مع قوة تقشي الوباء، وعلى الأرجح فإن العامل الأساسي لاختلاف نمط الضرر وشدته هو بنية هذه الاقتصادات في حد ذاتها ومدى تحررها وتماديها في تداول الأصول المالية الخطرة، أو بصفة عامة مدى امتلاكها للصفات التي تجعلها أقل مناعة كما سلف الذكر.

الشكل 3: (أحجام الأسواق المالية لكل دولة)



- المصدر: (STATISTA, 2020) جانفي 2020

الشكل 4: (أحجام الأسواق المالية لكل دولة)



- المصدر: (IMF, 2020) (STATISTA, 2020) (ourworldindata, 2020)

- فكرة ان الاقتصادات الأكثر تحررا وانفتاحا هي الاقتصادات الأقل مناعة ضد الجائحة تواجه انتقادا منهجيا أساسياً وهو كون تطور الوباء ودقة إحصائه يواجه الصعوبات التالية:
- الاختلاف بين دولة وأخرى من حيث الرعاية الصحية المقدمة سلفاً قبل ظهور الوباء والتي من شأنها كبح تسارعه.
 - الاختلاف من حيث الرعاية المقدمة أثناء الوباء.
 - التباين من ناحية الإمكانيات الطبية الهيكلية والمهنية.
 - عدم دقة البيانات المقدمة والراجع إلى تفاوت القدرة على التشخيص
 - تباين تكاليف الرعاية الصحية الذي قد يكون راجعاً لأسباب اقتصادية، كتلك الدول التي تعتمد على الربح النفطي أو على السياحة التي تضررت منذ بداية الأزمة في الصين، أو تلك الدول التي تعاني مشاكل اقتصادية قبل وقوع الأزمة.
- في الواقع كل هذه الصعوبات التي يمكن أن تكون سببا في إعادة النظر في صحة الفرضية رقم (1)، (2) و (3) يمكن تجاهل أثرها في صحة التحليل، ذلك لأن الظاهرة المشتركة بين معظم الدول هي ظاهرة الهلع والأعباء المالية، ونظرا لتمائل تصرف المستهلكين والمنتجين والمستثمرين والمضاربين والحكومات عبر العالم، يمكن أخذ الفرضية بعين الاعتبار رغم انتقادها.

من بين جملة الأسباب التي قد تجعل بعض الدول أكثر عرضة للتضرر، هو تبعية الدول النامية للاقتصادات الكبرى سواء من ناحية الاستيراد و عدم قدرتها على تأمين احتياجاتها من أجل إنعاش الحركة الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي أو من ناحية التمويل من المادة الأساسية في الصناعات الكبرى، باعتبارها سوقا و مموّنا. كما أن الدول ذات المتلازمات الهولندية كالنفط و السياحة أو المواد الأولية، تعاني من انكماش الطلب و انهيار الأسعار، ناهيك عن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر أو تباطؤ تدفق رؤوس الأموال الموجهة للمشاريع التنموية العملاقة و الممولة من طرف مستثمرين أجانب. جملة هذه الأسباب تندرج ضمن التأثير الحلقي المتسلسل للأزمة للصدمات، وكل ما كان الضرر كبيرا بالنسبة للدول النامية لا بد أن يكون الضرر أكبر بالنسبة للدول الكبرى نظرا لعدم تناظر الاقتصاد الحقيقي مع الاقتصاد المالي وسيطرة المضاربة في هذه الأخيرة.

الجدول رقم (1): (انتقال الصدمات بين الاقتصادات القوية والناشئة)

اقتصادات ناشئة	اقتصادات قوية
عدم القدرة على الاستيراد	فقدان الأسواق
انخفاض أسعار الطاقة	تباطؤ الاستثمار
انخفاض التحويلات	انخفاض مستوى العمالة
تضرر السياحة	تضرر شركات النقل والطيران
كبح الاستثمار الأجنبي المباشر	انخفاض عائدات الاستثمار
توقف مشاريع تنموية عملاقة	تضرر الأسواق المالية
كل المظاهر السابقة	انخفاض الطلب على العملات القوية

- المصدر: من إعداد الباحث إستنادا على التحليل السابق.

نلاحظ أن كل المخاطر الاقتصادية في الدول النامية لا بد وأن ترافقها وتلازمها مخاطر لدى الدول الكبرى، ولهذا تجدر الإشارة أن كل التدابير المتخذة على مستوى العالم سواء كانت لغرض احتواء الجائحة أو لغرض الحد من وطأتها الاقتصادية لا بد أن تكون متناسقة نظرا للتكامل الاقتصادي الذي يعرفه العالم، بغض النظر عن شكله أو مضمونه.

4. السيناريوهات المتوقعة و الحلول الممكنة:

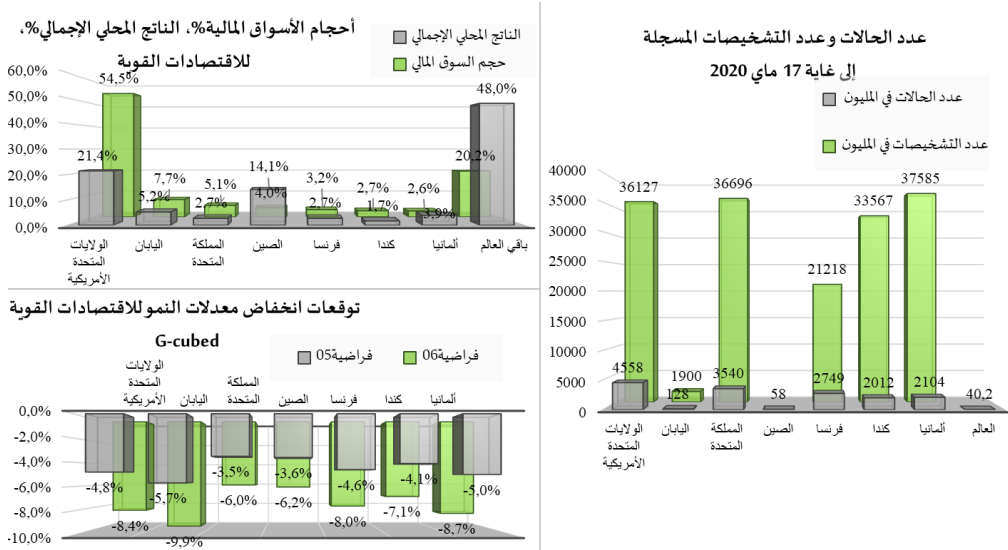
1.4 السيناريوهات المُحتملة لتطور الأزمة: للوهلة الأولى يمكن تصور سيناريوهين مختلفين منطقيين لتطور هذه الأزمة:

- سيناريو الاحتواء الفعال للوباء: حيث أن سرعة احتواء الوباء بشكل فعال (أو على الأقل تسطيح المنحنيات) وبتدابير متناسقة بين مختلف الدول كما سلف الذكر، من شأنه كبح التأثير الحلقي المتسلسل للصدمات الاقتصادية، وكلما كانت عودة الطلب إلى مستوياته الطبيعية أسرع كلما كان اختفاء مجمل الاختلالات الأخرى أسرع، ولكن هذا لا يعني أن الأزمة سوف تختفي بنفس الطريقة وقوعها فجأة، لأن الاقتصاد العالمي لن يسترد عافيته إلا بعد سنين.

- سيناريو العجز عن احتواء الوباء : هذا العجز لن يطيل في حياة التأثير الحلقي المتسلسل فقط بل و سيزيد في عمقه، كما هو معلوم فإن جل القطاعات تضررت جراء اختفاء الطلب على منتوجاتها باستثناء بعض القطاعات، كقطاعات التسلية و التصفح عبر الأنترنت على غرار شركة Netflix التي حققت أرباحا هائلة أثناء فترة الحجر، لكن الطلب على التسلية عبر الشبكة العنكبوتية لن يلبث أن يختفي هو الآخر إذا ما استمر عجز المستهلكين عن دفع مجموع فواتيرهم، ناهيك عن مداخل الإشهار و الإعلام و الدعاية على الشبكة التي لا بد أن تثقل كاهل الشركات في ظل كساد نشاطها، وهذا ما قد يؤدي إلى انخفاض أداء كل الشركات مهما كان نشاطها أو مهما توقعنا أنها نشاطات منيعة ضد الأزمة. هذا يشير بشكل مخيف وكارثي إلى أن هذا السيناريو يقود صدمة انخفاض الطلب إلى حالة من الجفاف التام.

في الواقع يمكن التنبؤ بأكثر من سيناريوهين، و هذا ما جاء في الدراسة التي قدمها (McKibbin & Fernando, 2020) حيث أن هذه الدراسة أدرجت 7 سيناريوهات مختلفة و قد خلصت هذه الدراسة إلى عدم تماثل الأضرار عن طريق نموذج ديناميكي لتوازن الاقتصاد العالمي G-cubed (McKibbin & Wilcoxon, 1999) بالإضافة إلى نتائج أخرى التي توصلت إليها، رغم أن هذه الدراسة كانت متفائلة في أسوأ فرضياتها إلا أن اختلاف درجة الخسارة كان واضحا و متجليا عند الدول الأكثر انفتاحا.

الشكل 5: (عدد الحالات؛ أحجام الأسواق المالية، الناتج الإجمالي، توقعات انخفاض معدلات النمو)



- المصدر: الباحث البيانات (McKibbin & Fernando, 2020) (IndexMundi, 2018) (IMF, 2019) (STATISTA, 2020)

إن فكرة أن كل دولة هي جزيرة صغيرة في عالم متكامل اقتصاديا تستوجب التعاون وتوحيد سياسات التنمية وكذا السياسات النقدية والجبائية وسياسات الإنفاق عند الحكومات، فضلا عن توحيد التدابير الصحية من أجل احتواء الوباء وتقليل الآثار الاقتصادية السلبية. وهذا ما لا يتنافى مع تحليل البحث لأن المقارنة بين مؤشرات الخطر وحجم تداول الأصول المالية من جهة وحجم الأضرار الواقعة والمتوقعة يدعم صحة الفرضيتين (2) و (3).

- موقع الجزائر في هذه الأزمة: هناك عدة عوامل تجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا هشاً لا يقوى على مواجهة أزمة كهذه رغم عدم توفر صفات المضاربة في الأسواق المالية، لكن أهم العوامل الحديثة التي من شأنها التسريع بوتيرة الصدمة فضلا عن الأسباب المذكورة سابقاً هي:

- السياسة التوسعية في الإنفاق الحكومي التي انتهجتها الجزائر 2006-2008 (خاصة زيادات الأجور دون مقابل حقيقي) والتي لم ترافقها سياسات فعالة لزيادة الإنتاجية وخلق الفرص مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم.

- الاعتقاد الخاطئ بنجاعة سياسة التقشف أثناء انخفاض أسعار النفط 2014 - 2015 حيث أن هذه السياسة أدت إلى انخفاض الناتج المحلي وزيادة عجز الميزان التجاري و تفاقم معدلات البطالة (Boulila & Benbouziane, 2018).

- التمويل الغير تقليدي في سنة 2018 الذي أدى إلى ارتفاع آخر لمعدل التضخم والذي يعتبر أيضا ورقة كان من اللازم الحفاظ عليها لإخراجها أثناء هذه الأزمة.
- التبعية للربح النفطي.

- السياسة الصحية وعدم وضوح ودقة البيانات الخاصة بالبوءاء في ظل عدم توفر الإمكانيات اللازمة للتشخيص.

- الحجم الكبير للاقتصاد الموازي و النشاطات الغير مسجلة و الذي بفعل الحجر يؤدي إلى تكبير الكثير من القوى العاملة و منعها من تحقيق الدخل الذي يؤمن استهلاكها (Schneider, 2005).
فضلا عن كل هذا الأزمة السياسية التي تعيشها الجزائر في الآونة الأخيرة.

2.4 الحلول المقترحة:

لقد تم التطرق لمصطلح الأزمة في هذه الدراسة من ثلاث جوانب أزمة الاقتصاد، و هي الأزمة التي نتجت عن إغفال الفكر الاقتصادي عن دور الدولة و السلطة في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية، و كان لابد من إحداث تغيير في الفكر الليبرالي 1929. ثم الأزمة الاقتصادية و هي الأزمة التي نتجت عن التخلي عن مبادئ الاعتدال في تداول الثروة و الأصول المالية و التقيد بتقنيات فعالة لتغطية المخاطر 2008. ثم اقتصاد الأزمة، بما أنها نتجت عن أسباب غير اقتصادية و كونها أزمة من المستحيل أن يتجنبها النظام الاقتصادي، لكن هذا لم يمنع البنية الاقتصادية من أن تقوم بدورها عن طريق توفير قنوات لتسريع الانتكاسات نظرا لحساسيتها الكبيرة للصدمات.

و من أجل التصدي لهذه الأزمة يجب اتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها كبح تأثير الأسباب السالف ذكرها، و من غريب الصدف أنها تماما مثل جائحة covid-19 تحتاج إلى علاج (تدابير فورية) ثم تحتاج بعد ذلك إلى لقاح (تغييرات جذرية) كفيل بمنح المناعة اللازمة للاقتصاد و القضاء على مظاهر التأثير الحلقي المتسلسل للصدمات (Le Texier, 2013).

من بين الحلول بالإضافة إلى الحلول و السياسات التقليدية التي تشمل التحكم في أسعار الفائدة، التقشف أو توسيع النفقات، الاحتياطي الإجباري. يمكن اقتراح الحلول الثلاث التالية:

(1) مروحية النقود (**money helicopter**): أول من تطرق إلى هذه الفكرة هو CH Douglas واحد من رواد الإصلاح الاقتصادي 1952-1379 (Douglas, 1924) (Douglas & Orage, 1921) (Douglas, 1920). لكن أول من نظّر واستعمل عبارة مروحية النقود أو حوامة النقود هو ميلتون فريدمان وهي عبارة تدل عموما على خلق كتلة نقدية وتوزيعها على الشعب بكميات معتبرة، من أجل تحفيز الاقتصاد في فترات الركود أو فترات الانخفاض الحاد لأسعار الفائدة، وهي تعتبر أداة من أدوات السياسة النقدية (Friedman, 2005) (Bewley, 1980) (Biddulph, 1932). في نفس السياق يمكن إدراج أي ارتفاع كبير للنفقات الحكومية أو تخفيض معتبر للضرائب ضمن هذه السياسة النقدية التي تعتبر غير تقليدية، ومع ذلك يبقى الحقن المباشر لكتلة نقدية إضافية هو الأقرب إلى الفكرة الأساسية وهو الأنجع لغرض خلق قوة شرائية فورية وإنعاش الطلب فوراً.

و في شكل آخر من أشكال الحلول و السياسات الغير تقليدية للتمويل، والمستوحى من نفس الفكرة نجد آلية التليين الكمي أو الإرخاء الكمي Quantitative easing والذي يقتضي تدخل البنك المركزي لشراء أصول مالية بشكل واسع بعد خلق الكتلة النقدية اللازمة لذلك، و ذلك يكون خاصة بشراء أذونات خزينة أو سندات حكومية أو سندات المؤسسات الكبرى و قد تشمل شراء الأصول المالية العالية الخطر. هذا الإجراء من شأنه السماح للجهاز المصرفي بمزاولة عمليات الإقراض بأرباحية نظرا لتوفر السيولة مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار و بالتالي إنعاش النمو الاقتصادي (Werner, 1995) (Lyonnet & Werner, 2012). تتميز فكرة مروحية النقود في عدم ارتفاع حجم الاستدانة و عدم تأثر سعر الفائدة في الغالب، على عكس التليين الكمي، كما أن الحقن المباشر سوف يكون له تأثير فوري على الطلب الكلي. لكن في المقابل ارتفاع الكتلة النقدية لا بد أن يكون له تأثير سلبي على معدل التضخم مما قد ينتج عليه تأثير سلبي على الاقتصاد عكس ما هو مرجو من هذه السياسة (مثلما حدث في الجزائر 2008) لهذا فإن استعمال هذه السياسة يستوجب الدراية الدقيقة بالبنية الاقتصادية وإمكانية خلقه لفرص التنمية و يشترط الاستجابة السريعة للاستثمار. من جهة أخرى ارتفاع الكتلة النقدية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة في

الأسواق العالمية، نظرا لارتفاع عرض هذه الأخيرة، و يؤدي أيضا إلى إعراض المضاربين عن هذه العملة نظرا لعدم كفاءتها (Voutsinas & Werner, 2010).

بالفعل باشرت بعض الحكومات في تطبيق هذه الفكرة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(ب) أخلة الاقتصاد: (اقتصاد الأخلاق) لا تخلوا الأدبيات الاقتصادية من التطرق إلى الجانب الأخلاقي في الممارسات الاقتصادية، لكن أول من تطرق إلى المفهوم بشكل واضح هو المؤرخ البريطاني الماركسي إدوارد بالمر تومبسون 1924-1993 E P Thompson حيث اعتبر أن المفهوم يجمع بين الممارسات السياسية والثقافية الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عن المنفعة العامة و المجتمعية و أن هذه الممارسات لابد أن تشمل الجانب الاقتصادي. ثم جرى تطوير هذا المفهوم ليرتقي إلى كونه توجها تقليديا للصفات و الضوابط المجتمعية و الوظائف الاقتصادية التي تلتزم بها كافة فئات المجتمع بالشكل الذي يسمح بإرساء اقتصاد أخلاقي يخدم الفقراء (Thompson, 1994) & Osella, (1977) Scott).

أثناء أغلب الأزمات يطفو هذا المفهوم إلى السطح كملجأ قوي لتفسير الجانب النفسي من أسبابها، ذلك لأن الضابط الأخلاقي من شأنه منع الاحتيال في تغطية الخطر و تنقيط الأصول المالية كما حدث في أزمة الرهونات الرديئة، ثم أن منح القروض بفوائد عالية مقابل ارتفاع احتمال عدم القدرة على السداد يعتبر غير أخلاقي قبل أن يكون غير عملي اقتصاديا (Sabaté, 2013) (Gemici, 2013) (De Sardan, 1999) (2016). ارتفاع عائدات البنكيين و السماسرة خلال العقود الأخيرة و تفاقم شجعهم يعتبر عاملا حاسما في عمليات منح القروض الرديئة و وضع قنابل موقوتة للتداول في الأسواق المالية (Davis & Karim, 2008). من جهة أخرى من الواضح أن إدراج الجانب الأخلاقي في السياسات المالية و النقدية من شأنه ترسيخ بعض التوازن و المساوات بين فئات المجتمع لأن ضعف الفئات الهشة التي من المرجح أن تشكل غالبية الوعاء الاستهلاكي و القوة العاملة معاً كان سببا رئيسا في الانتكاس الفوري لأداء الأجهزة الاقتصادية (صدمة استهلاك عنيفة).

مظاهر عدم المساوات تظهر جلية في المعاملات الاقتصادية الدولية كما تمت الإشارة آنفاً، وعدم التوازن يجعل الدول الضعيفة تتوقف عن الاستهلاك والتمويل فوراً وهذا ما يجعل الدول الأقوى تخسر أسواقاً وموردين في نفس الوقت، وهذا ما يُسرّع تفشي الأزمات على المستوى الدولي (Sayer, 2000) (Fassin, 2009). من أهم مظاهر هذه السيطرة والهيمنة الغير عادلة واللاأخلاقية من وجهة نظر مفهوم اقتصاد الأخلاق، هو الهيمنة الأمريكية على أسواق العملات وسيطرة البنوك الأمريكية على غالب المعاملات المصرفية في العالم، وإذا كان مصير الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات في يد الولايات المتحدة الأمريكية وقلة من القوى الكبرى في العالم غير عملي لأنه منافٍ لمبادئ تغطية الخطر (لا تضع كل البيض في سلة واحدة) فهو غير أخلاقي كذلك من نفس المنظور الاقتصادي، لأن هذه السيطرة لا بد وأن يكون لها رد فعل عنيف على الدول المسيطرة ذاتها أثناء الأزمات (Gourinchas & Rey, 2007).

لهذا فإن واحداً من خيارات الخروج من الأزمة هو ما يشبه القفز بالعمولة إلى مستوى أعلى، إذ وبحكم الترابط الكبير بين الدول، وفي حالة ما إذا اتُخذ الاقتصاد الأخلاقي كخيار، لا بد للجميع أن يسعى إلى نفس السياسات الداعمة وبشكل متناسق ومتكامل بحيث تتم تغطية ومسح جميع الأسباب المحتملة لفشل أي إجراء والقيام بتغطيته ومقاومته، (مثلاً في دول تسعى إلى حقن كتلة نقدية مباشرة دون وجود فرص حقيقية لامتصاص الكتلة وإعادة تدويرها تتدخل دول أخرى من أجل الاستثمار المباشر من أجل الامتصاص)، ويجب أن تسعى معظم هذه السياسات إلى ضمان عودة العمال إلى مناصبهم وفي حالة استمرار الحجر دعمهم بكل الطرق من أجل الحفاظ على مستوى استهلاكهم. وعودة المنتجين إلى نشاطهم والسهر على عدم إفلاسهم في حالة استمرار الحجر. بالإضافة إلى دعم القطاع المالي والمصرفي بشكل يمنع الخسائر المترتبة عن عدم قابلية التسديد من جهة، سواء عن طريق إعادة جدولة الديون والأقساط أو عن طريق شراء الأصول المالية خاصة الخطرة منها من أجل تفادي الخسائر الناتجة عن صدمة العرض في ظل عدم التأكد. ومن جهة أخرى لا بد للتدابير أن تكبح التفاعل السلبي المستمر بين حلقات الاقتصاد.

ج) خيار الاقتصاد الإسلامي: في الواقع نحن لسنا بصدد ذكر أنواع الحلول الممكنة بقدر ما نحن بصدد ذكر مستويات الحلول الممكنة لأن كل حل يعتبر أرقى وأكثر كفاءة من سابقه. خيار الاقتصاد الإسلامي، وهو الخيار الأنجع للخروج من الأزمة ومنع أسبابها، لكن قبل الخوض في تفاصيل هذا

الخيار لا بد أن نشير إلى كون تعريف الاقتصاد الإسلامي على أنه مجموع التدابير التي تسعى إلى تحقيق المنفعة بما لا يتناقى مع تعاليم دين الإسلام، وكون الكلام عن الصيرفة الإسلامية متلائم مع تحريم الربا، يعتبر إجحافاً في حق شساعة تعاليم الدين الإسلامي التي لا تقتصر على التحريم فقط وإنما تشمل الكثير من الترغيب والاستحباب (قعدان، 1990). لهذا فمن الأصح أن يعرف الاقتصاد الإسلامي على أنه مجموع التدابير التي تركز مضامين النصوص الدينية. و من هنا فالسؤال الأحق بالطرح هو "هل خيار الاقتصاد الإسلامي متاح في ظل مجتمع اقتصادي يُنظرُ له بمقاربة و بلغة علم الاقتصاد الحديث؟" إذا كان هذا الخيار متاحاً يمكن تطبيقه فهو خيار و وارد للخروج من الأزمة لأنه يجمع بين أخلة الاقتصاد و مروحية النقود معاً، فضلا عن كونه نظام منيع ضد الأزمات و الأسباب السلف ذكرها نظرا للاعتبارات التالية:

- ربا الفضل: ليس هناك اختلاف عن كون تحريم الربا يمنع مخاطر عدم تناظر القطاعين، بالإضافة إلى نفي أسباب التفضيل بين الاستثمار الحقيقي و حيازة أصول مالية (غيث، 2010).

- النسبئة: يحرم تبادل الأثمان (الذهب و الفضة) و المطاعم من المثلثات (قمح، شعير، تمر ... المواد الغذائية الإستراتيجية) لأجل حتى ولو كانت بين نفس النوع (أي بين الذهب و الذهب) وهذا يمنع أسباب المضاربة و عدم التأكد كذلك، وعلى هذا فإن درجة الخطر في السوق النقدي الإسلامي معدومة (خليل بن اسحق ، 1981).

- البيوع المحرمة:

الجدول رقم (2): (بعض البيوع المحرمة و مقارنتها مع المعاملات الاقتصادية الحديثة)

أنواع البيوع	المعاملات الحديثة	أنواع البيوع	المعاملات الحديثة
بيع النجش (الإيهام بجودة السلعة)	إحداث الإشاعات في الأسواق	بيع اللهو (ما لا ينتفع به)	انعدام المنفعة (الترويج والإعلام)
البيع على البيع	مضاربة	بيع العربون	عقود آجلة
بيع تلقى الركبان	احتكار	بيع المجهول	عدم التأكد
بيع الحاضر بالبادي	مضاربة و احتكار	بيع المعلق (مشروط)	عقود آجلة
بيع الغش (الترويج الكاذب)	غش و هندسة الحاجة (الترويج والإعلام)	بيعتان في بيعة	توريق و محافظ مالية

- المصدر: من إعداد الباحث (استنادا على كتاب البيوع المحرمة) (ميلاد، 2008)

هذه بعض البيوع التي حرمت نظرا لعلة الخطر و احتمال تضرر طرف من أطراف عقد البيع حالاً أو مستقبلاً، فهي ممنوعة شرعاً حتى ولو كانت بالتراضي و من الواضح أن مجمل هذه البيوع تحمل صفات الأسباب السالف ذكرها (قعدان، 1990) (ميلاد، 2008). و تجدر الإشارة

إلى أن العلة المشتركة في تحريم الربا بنوعها (الفضل و النسيئة) و تحريم البيوع هو تجنب الأفراد للمخاطر المُحتملة، و ما يقال عن الأفراد يقال عن المجموعات (شركات و مؤسسات) و يقال أيضا عن الحكومات.

- النظام الجبائي في الإسلام: يتطلب التفصيل في هذا الجانب دراسة كاملة، لكن هذه الورقة البحثية تكتفي بالقدر الذي تستلزمه الإشكالية:

- الزكاة: اقتطاع مبلغ مخصص من مال الأغنياء بشرط بلوغ النصاب و حلول الحول و إعادة حقنه مباشرة لفائدة من هم دون عتبة الفقر، وهذا من شأنه رفع مستوى الاستهلاك الكلي بحكم ارتفاع القدرة الشرائية عند شريحة كبيرة من المجتمع (Yusoff, 2006) (Bakar & Barizah, 2007).
- الجزية: كون الزكاة يدفعها المسلمون فقط، فإن الجزية يدفعها أهل الذمة (أي غير المسلمين المقيمين في بلاد الإسلام) بقدر غير متفق عليه من طرف العلماء، و تجدر الإشارة إلى أن كون دفع الزكاة يشترط الإسلام لكن تلقها لا يشترط الإسلام فتدفع مبالغ الزكاة إلى كل الفقراء دون استثناء.

- الخراج: هو مجموع المبالغ التي تدفع لبيت مال المسلمين من ولايات أخرى و تعتبر ضريبة هذه الولايات الخارجية التي تنطوي تحت حكم خلافة المسلمين، و هو في سياق تحليل الدراسة يسمح بتكريس شيء من العدل و المساواة بين مختلف الدول الخاضعة للنظام الإسلامي، فلا تتمتع دولة بالرفاهية دون سواها و هو ما يشبه القفز بالعملة إلى مستوى أعلى (أخلاقيا و تقنيا) على سبيل الاتزان (Faridi, 1983) (Kuran, 1986) (أبي يوسف يعقوب ، 1985).

كما أن الإسلام شرّع لعقلنة اكتناز الذهب و الفضة (الأموال) فحرم الاكتناز إلا بشروط، إذ أن تكديس الثروة و عدم إنفاقها يمنع في حالات الأزمات و الضيق أما في حالات الرخاء فأصحاب الأموال تكفيهم تأدية الزكاة (عطا، 2019) (سة نكاوي، 2012). و رغم الاختلاف فإن الأصل في الاكتناز هو المنع و التحريم و قد عالج الإسلام ظاهرة حجب النقود عن التداول بثلاث طرق، عن طريق استحباب الإنفاق، و فرض الزكاة، ثم تحريم الاكتناز.

تتجلى كذلك ظاهرة مروحية النقود و العمولة الأخلاقية في التدابير التي اتخذها خليفة المسلمين عمر بن الخطاب أثناء أزمة الرمادة (639 إلى 640 م) حين قرر فتح بيت مال المسلمين

لغرض مساعدة الناس على الإنفاق، ثم طلب المعونات من ولايات مصر والشام اللتان كانتا تتمتع بالرفاهية الاقتصادية (ابن الأثير، 1233، الصفحات 344-345).

نستنتج مما سبق أن التدابير المؤصلة في الفقه الإسلامي هي الأنجع للخروج من الأزمات و تخفيف وطأتها، وأن النظام الإسلامي إذا كان خياراً متاحاً فهو الخيار الوارد الأكثر كفاءة.

- الجزائر: في ظل هشاشة الاقتصاد الجزائري نظراً للاعتبارات السابق ذكرها، من الواضح أن جملة التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية تجمع الكثير مما تم تحليله في العنصر السابق (الحلول)، والتي تتلخص في مجملها بإعانات مالية مباشرة، امتيازات ضريبية، تخفيض الاحتياطي الإجباري، حملات لجمع التبرعات، قوافل لتوزيع المواد الغذائية. كما وقد يبدو للوهلة الأولى أن تخلي السلطات عن الصرامة في تطبيق إجراءات الحجر، نوعاً من التهاون، لكنه في الحقيقة يهدف، ولو ضمنياً، إلى الحفاظ على القدر الأدنى من الحركة التي تسمح للعائلات بتحقيق دخل، خاصة وأن حجم النشاطات الغير مرخصة عالٍ جداً (اقتصاد موازي) و من جهة أخرى يهدف إلى تأمين القدر الأدنى من الطلب على السلع المحلية خاصة، بغرض تخفيف صدمة الطلب على الإنتاج والاستثمار.

5. نتائج وتوصيات:

في سياق دراستنا وزيادة على النتائج المشار إليها في متن الورقة، يمكن الإدلاء بما خلصت إليه الدراسة، والتي تؤكد صحة مجموع الفرضيات الموضوعية، كما يلي:

- هشاشة الاقتصاد العالمي و حساسيته للإضرابات راجعة بشكل أساسي إلى التداول الجامح للأصول المالية عالية الخطر دون تقنيات فعالة للتغطية، وإلى غياب الضوابط الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية بالإضافة إلى مظاهر العولمة الغير العادلة حيث أن مساعي الدول العظمى للهيمنة تشكل عاملاً حاسماً في تضررها بالدرجة الأولى.

- مناعة أي اقتصاد ضد الاختلالات مرهونة بفعالية سوقه الحقيقي و خلقه للفرص، وكلما زاد حجم تداول المنتوجات المالية الرديئة قلت فرص ذلك الاقتصاد لاستعادة توازنه بسرعة.

- استخدام الأدوات المالية و النقدية الغير تقليدية بشكل متكامل و متناسق بين مختلف الدول كفيل لتخفيف وطأة الأزمة.

- إعطاء الأهمية للضوابط الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية و انتهاج طرق جديدة لتغطية الأخطار بالإضافة إلى عقلنة العولة و القفز بها إلى درجة الاتزان من شأنه منح الاقتصاد العالمي مناعة عالية.

- تقنيا و أخلاقيا، الاقتصاد الإسلامي هو أمنع نظام يمكن انتهاجه، إذا ما تم التنظير له بشكل يتيح.

في الأخير من جملة التوصيات التي تشير إليها نتائج البحث هي ضرورة تسقيف حجم تداول الأصول المالية و تسيير و تقنين تقنيات تغطية المخاطر بما يلائم البنية الاقتصادية، بالإضافة ضرورة تكفل الحكومات بأنظمة التنقيط في إطار منظم و أخلاقي.

6. قائمة المراجع:

- A PIETTRE .(1952) .Fondements, moyens et organes de la répartition du revenu national .*Annales de 35 e Semaine sociale*.194-181 .
- Akerlof, G., & Shiller, R. (2016). *Marchés de dupes: L'économie du mensonge et de la manipulation*. Odile Jacob.
- Aviles, A. L. (2017). *Palladine Of Englande*. (A. Munday, Trans.) Alicante: Universidad de Alicante.
- Bajardi, P., Ramasco, J., Tizzoni, M., Colizza, V., & Vespignani, A. (2011). Human mobility networks, travel restrictions, and the global spread of 2009 H1N1 pandemic. *PloS one*, 6(1).
- Bakar, N., & Barizah, N. (2007). A zakat accounting standard (ZAS) for Malaysian companies. (A. O. SCIENTISTS, Ed.) *American Journal of Islamic Social Sciences*, 24(4), 74.
- Baldwin, R., & di Mauro, B. (2020). Economics in the Time of COVID-19. *A VoxEU. org Book, Centre for Economic Policy Research, London. Accessed, 26, 15*.
- Bewley, T. (1980). The optimum quantity of money. *Models of monetary economies*, 169-210.
- Blanchard, O., Akerlof, G., Romer, D., & Stiglitz, J. (2014). *What have we learned?: Macroeconomic policy after the crisis*. MIT Press.
- Boulila, H., & Benbouziane, M. (2018). Austerity in Time of Crisis: A Solution or a Dangerous Idea? Evidence from Algeria. *ETIKONOMI*, 17(1), 11-24.
- Caballero, R., Farhi, E., & Gourinchas, P.-O. (2008). *Financial crash, commodity prices and global imbalances*. National Bureau of Economic Research.
- Castree, N., Chatterton, P., Heynen, N., Larner, W., & Wright, M. (2010). *The Point is to Change it: Geographies of Hope and Survival in an Age of Crisis* (Vol. 12). John Wiley & Sons.
- Chapra, M. (1996). *Qu'est-ce que l'économie islamique?* Banque Islamique de Developpement.

- Chesnais, F. (2020). L'état de l'économie mondiale au début de la grande récession Covid-19: repères historiques, analyses et illustrations. *Alencontre*.
- Clifford Hugh Douglas و Richard Orage .(1921) .*Credit-power and Democracy: With a Draft Scheme for the Mining Industry* .Cecil Palmer.
- Colizza, V., Barrat, A., Barthelemy, M., Valleron, A.-J., & Vespignani, A. (2007). Modeling the worldwide spread of pandemic influenza: baseline case and containment interventions. (P. L. Science, Ed.) *PLoS medicine*, 4(1).
- Davis, E., & Karim, D. (2008). Comparing early warning systems for banking crises. (Elsevier, Ed.) *Journal of Financial stability*, 4(2), 89-120.
- Demyanyk, Y., & Van Hemert, O. (2011). Understanding the subprime mortgage crisis. *The review of financial studies*, 24(6), 1848-1880.
- Djennas, M., Benbouziane, M., & Djennas, M. (2015). Currency-banking crises and economic downturns: A comparison between Islamic and conventional banks. *Financial Stability and Risk Management in Islamic Financial Institutions*, 87.
- Douglas, C. (1920). *Economic democracy*. Harcourt, Brace and Howe.
- Duchin, R., Ozbas, O., & Sensoy, B. (2010). Costly external finance, corporate investment, and the subprime mortgage credit crisis. *Journal of financial economics*, 97(3), 418-435.
- Faridi, F. (1983). Theory of Fiscal Policy in an Islamic State. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 1(1).
- Fassin, D. (2009). Les économies morales revisitées. *Annales. Histoire, sciences sociales*. 64, pp. 1235-1266. Cambridge University Press.
- Gourinchas, P.-O. (2020). Flattening the pandemic and recession curves. *Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever*, 31.
- Gourinchas, P.-O., & Jeanne, O. (2006). The elusive gains from international financial integration. (Wiley-Blackwell, Ed.) *The Review of Economic Studies*, 73(3), 715-741.
- Gourinchas, P.-O., & Jeanne, O. (2013). Capital flows to developing countries: The allocation puzzle. (O. U. Press, Ed.) *Review of Economic Studies*, 80(4), 1484-1515.
- Gourinchas, P.-O., & Rey, H. (2007). From world banker to world venture capitalist: US external adjustment and the exorbitant privilege. In *G7 current account imbalances: sustainability and adjustment* (pp. 11-66). University of Chicago Press.
- Henry Farrell و John Quiggin .(2017) .Consensus, dissensus, and economic ideas: economic crisis and the rise and fall of Keynesianism .Oxford University Press (*International studies quarterly* .(2)62 . 283-269
- Hopkins, J. (2020, mars 25). *theeconomist.com*. Retrieved from https://www.economist.com/sites/default/files/20200328_ASC878.png

- IMF. (2019, DECEMBRE). Retrieved from IMF.ORG.
- IndexMundi*. (2018, Novembre). Retrieved from IndexMundi.com.
- Jacques pavoine .(1994) .*les trois crises du xx^e siècle* .Edition Ellipses.
 .Paris: Edition Ellipses .*les trois crises du xx^e siècle* .(1994) .Jacques Pavoine
- JP Olivier De Sardan .(1999) .A moral economy of corruption in Africa ? *The Journal of Modern African Studies*.52-25 ,(1)37 .
 .Paris: Le livre de poche .*Manifeste du parti communiste* .(1973) .Friederich Engels و Karl Marx
- Kenway, J., & Fahey, J. (2010). Is greed still good? Was it ever? Exploring the emoscapes of the global financial crisis. (T. & Francis, Ed.) *Journal of Education Policy*, 25(6), 717-727.
- KEYNES, J. M. (1936). *Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie*. Chicoutimi: Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec.
- Kicillof, A. (2007). *Fundamentos de la Teoria General : las consecuencias teoricas de Lord Keynes*. Buenos Aires: Eudeba.
- Kindleburger, C. (1986). *The World in Depression, 1929-1939, Revised and Enlarged Edition*. California: Los Angeles: University of California Press.
- Krippner, G. (2011). *Capitalizing on crisis: The political origins of the rise of finance*. (H. U. Press, Ed.) *Press, Harvard University*.
- Kuran, T. (1986). The economic system in contemporary Islamic thought: Interpretation and assessment. (C. U. Press, Ed.) *International Journal of Middle East Studies*.
- Le Texier, T. (2013). Sortir d'une crise économique. *La Vie des idées*.
- Longstaff, F. (2010). The subprime credit crisis and contagion in financial markets. (Elsevier, Ed.) *Journal of financial economics*, 97(3), 436-450.
- Lyonnet, V., & Werner, R. (2012). Lessons from the Bank of England on 'quantitative easing' and other 'unconventional' monetary policies. (Elsevier, Ed.) *International Review of Financial Analysis*, 25, 94-105.
- McDowell, D. (2020). Financial sanctions and political risk in the international currency system. (T. & Francis, Ed.) *Review of International Political Economy*, 1-27.
- McKibbin, W., & Fernando, R. (2020). The global macroeconomic impacts of COVID-19: Seven scenarios. *CAMA Working Paper*.
- McKibbin, W., & Sidorenko, A. (2006). *Global macroeconomic consequences of pandemic influenza*. Lowy Institute for International Policy Sydney, Australia.
- McKibbin, W., & Wilcoxon, P. (1999). The theoretical and empirical structure of the G-Cubed model. (Elsevier, Ed.) *Economic modelling*, 16(1), 123-148.
- Milton Friedman .(2005) .*The optimum quantity of money* .Transaction Publishers.

- Milton Friedman و Anna Schwartz .(1971) .*originally published in 1963, A Monetary History of the United States* .New Jersey: Princeton.
- Miss, J. (2020). Crise financière: un jeu de dupes. *L'Agitateur de Bourges*.
- Nakatani, P., & Herrera, R. (2010). Keynes (et Marx), la monnaie et la crise. *La Pensée*(n° 364), 57-68.
- Nakatani, P., & Herrera, R. (2013). Keynes et la crise. Hier et aujourd'hui. *Actuel Marx*(1), 153-168.
- ourworldindata. (2020, 6 ماي). *ourworldindata.org*. Retrieved from <https://ourworldindata.org/coronavirus:https://covid.ourworldindata.org/data/owid-covid-data.xlsx>
- Ramelli, S., & Wagner, A. (2020). 7 What the stock market tells us about the consequences of COVID-19. *Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever*, 63.
- Richard Peet .(2011) .Inequality, crisis and austerity in finance capitalism .*Cambridge Journal of Regions, Economy and Society*.399-383 .(3)4 .
- Rolnick, A., & Weber, W. (1986). Gresham's law or Gresham's fallacy? (T. U. Press, Ed.) *Journal of political economy*, 94(1), 185-199.
- Rosseeuw, H. (1844). *Histoire d'Espagne ... jusqu'à la mort de Ferdinand VII* (Vol. 10). Paris: furne jouvet et cie editions.
- Runde, J., & Mizuhara, S. (2003). *The philosophy of Keynes's economics: probability, uncertainty and convention* (Vol. 23). Psychology Press ROUTLEDGE.
- Ryan, S. (2008). Accounting in and for the subprime crisis. *The accounting review*, 83(6), 1605-1638.
- Sabaté, I. (2016). The Spanish mortgage crisis and the re-emergence of moral economies in uncertain times. *History and anthropology*, 27(1), 107-120.
- Sayer, A. (2000). Moral economy and political economy. (T. & Francis, Ed.) *Studies in political economy*, 61(1), 79-103.
- Schneider, F. (2005). Shadow economies around the world: what do we really know? *European Journal of Political Economy*, 21(3), 598-642.
- Scott, J. (1977). *The moral economy of the peasant: Rebellion and subsistence in Southeast Asia* (Vol. 315). Yale University Press.
- Shin, K.-Y. (2013). Economic crisis, neoliberal reforms, and the rise of precarious work in South Korea. (C. Sage Publications Sage CA: Los Angeles, Ed.) *American Behavioral Scientist*, 57(3), 335-353.
- Smith, A., & Courcelle-Seneuil, J.-G. (1888). *Richesse des nations*. Guillaumin.
- STATISTA. (2020, JANVIER). Retrieved from STATISTA.COM:
<https://www.statista.com/statistics/710680/global-stock-markets-by-country/>
- Thompson, E., & Osella, F. (1994). *The moral economy of the English crowd in the eighteenth century*.
- Vaiman, V., Sigurjonsson, T., & Davidsson, P. (2011). Weak business culture as an antecedent of economic crisis: The case of Iceland. (Springer, Ed.) *Journal of Business Ethics*, 98(2).

Voutsinas, K., & Werner, R. (2010). New evidence on the effectiveness of 'quantitative easing' and the accountability of the central bank in Japan. *Working paper presented at the 15th Annual Meeting of the Annual International Conference on Macroeconomic Analysis and International Finance (ICMAIF 2011), University of Crete, Rethymnon, 27 May 2011; 8th Inifiniti 2010 Conference on International Finance.*

Werner, R. (1995). How to create a recovery through 'Quantitative Monetary Easing'. *The Nihon Keizai Shinbun (Nikkei)*, 26.

Yusoff, M. (2006). Fiscal Policy in an Islamic Economy and the Role of Zakat. *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 14(2).

البنك الدولي. (2020, 04 22). *البنك الدولي*. تم الاسترداد من: [albankaldawli.org/](https://www.albankaldawli.org/)

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history>

الشيخ المالكي خليل بن اسحق . (1981). *مختصر العلامة الخليل* (المجلد الطبعة الأخيرة). (أحمد نصر، المترجمون) دار الفكر.

بن إبراهيم أبي يوسف يعقوب . (1985). *كتاب الخراج*. ktab INC.

تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي. (1518). *شذور العقود في ذكر النقود*.

تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي. (2006). *إغائة الأمة بكشف الغمة*. (حلمي كرم فرحات، المترجمون) عين للدراسات و البحوث الإسلامية.

دانييل أرنولد. (1992). *تحليل الالتزامات الاقتصادية للأمس واليوم* (المجلد 1). (عبد الأمير شمس الدين، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

زيدان عبد الفتاح قعدان. (1990). *منهج القرآن في الاقتصاد*. منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

سامي بن إبراهيم السويلم. (2010). *الالتزامات المالية في ضوء الاقتصاد الاسلامي*. الرياض: القلم.

عبد القادر أحمد عطا. (2019). *هذا حلال وهذا حرام/عبد القادر أحمد عطا*. (القاهرة: دار الفضيلة، [19--]). (المحرر)

عبد الناصر بن خضر ميلاد. (2008). *البيوع المحرمة والمنهي عنها دراسة فقهية مقارنة*. دار الهدي النبوي.

عز الدين ابن الأثير. (1233). *الكامل في التاريخ لابن الأثير*. (أبو صهيب الكرمي، المترجمون) جدة: بيت الأفكار الدولية.

فاتح محمد سليمان سة نكاوى. (2012). *معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر (دلالاتها وتطورها)*. Dar Al Kotob Al Ilmiyah دار الكتب العلمية.

كارل ماركس. (1981). *مختارات (الإصدار 3)*. (إلياس شاهين، المترجمون) موسكو: دار التقدم.

مجدي علي محمد غيث. (2010). *نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الاسلامي* (المجلد 13). liit.